

تحديات الوضع الراهن وفرص السلام الممكنة في اليمن

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
3	المقدمة
3	أهمية الموضوع
4	مشكلة البحث
5	المبعوثين الأمميين إلى اليمن
10	مبادرات السلام السابقة
13	التحديات أمام المبعوثين الأمميين
12	اتجاهات المبعوثين الأمميين لحل الصراع
17	المجتمع الدولي ودوره تجاه الصراع في اليمن
17	الأمم في تحقيق السلام داخل اليمن
20	الصراع وآثاره على الاقتصاد اليمني
24	شكل النظام السياسي الممكن في اليمن .
25	فرص السلام الممكنة في اليمن.
27	توصيات في الجانب الاقتصادي

تحديات الوضع اليمني الراهن وفرص السلام الممكنة للعام 2022

د. محمد هادي محمد

الباحث الأكاديمي بمركز يمن اينفورميشن سنتر

■ مقدمة:

لقد أجهدت الحروب والصراعات على مرور الزمن شعوب الأرض قاطبة، فالجميع يطمح إلى السلام الذي يستجيب لآمالهم ورغباتهم، ويضمن لهم حياةً طيبة دون خوفٍ من القذائف بكل أنواعها، أو الرصاص والقنابل أو الأسلحة النووية، فهذه الأدوات تُخيف الكبار، وتقضي على براءة الأطفال، وتدمر المنشآت، وتقوض الحضارات، وتنتهي الإرث التاريخي للأوطان.

من هنا يظل السلام مبدأً عظيم في حياة الأمم، ودوره كبير في حياة الأفراد، وفي منحهم القدرة على الانتاج والعطاء في كافة جوانب الحياة،¹ إذ يمكنه أن يحول القبيح إلى جميل، ويغير الرديء إلى حسن، إنها صفة خاصة ومهمة بالإنسان، عندما يتصف بالاستقرار النفسي في حياته، ولن يتحقق هذا الاستقرار إلا بتوافر مبدأ السلام في واقع مجتمعه وبيئته.

انطلاقاً من ذلك فإن تحقيق التنمية الشاملة في واقع الشعوب مرتبط بشكل وثيق بتحقيق عملية السلام، إذ أن جوهر التنمية الشاملة وأساسها هو الإنسان، وعلى عاتقه تتحقق هذه التنمية المنشودة في كل أوجه الحياة أو لا تتحقق، وبمقدار استقراره وارتياحه النفسي والذهني ينتج ويطور، وبدون ذلك يتعقد الأمر ويصعب، وتبقى الحياة راكدة متخلفة.

ويأتي واقع اليمن الحالي بما يحمل من صراع وحروب مدمرة لتواجهه من خلاله طريق السلام عوانق عديدة، باتت تمثل حاجزاً منيعاً أمام تحقيقه، في الوقت الذي يتطلب إيقاف الصراع مشاركة جميع الأطراف من أجل السلام، والعمل بواقعية، ونظرة شاملة إلى الأزمة اليمنية حتى تتحقق الجهود الهادفة إلى إيقاف الحرب، وإحلال السلام المنشود لكل اليمنيين، بعد معاناة طويلة مع الصراع المرير الذي خلف بدأً يعاني في شتى مناحي الحياة.

■ أهمية الموضوع:

لا يمكن على الإطلاق إهمال الدور الذي يحتله السلام في حياة المجتمعات؛ فقد خلق الإنسان ليعيش في سلام، وأمان، واطمئنان، ولم يوجد من أجل أن يُقتل ويُباد، وما يمكن أن يتحقق في أوقات السلام هو أضعاف ما يمكن تحقيقه في الصراعات الدموية، والحروب المدمرة، والكوارث البشرية، ويمكن هنا تلخيص أهمية موضوع هذا البحث في النقاط الآتية:

1. الوضع المعقد الذي وصل إليه المجتمع اليمني جراء الحرب والصراع الطويل، مع قلة تناول البحث العلمي بشأن هذه الموضوعات الحيوية في اليمن.
2. الدور الريادي للمعرفة والبحث العلمي في الإسهام بحل مشكلات المجتمع.
3. أن بناء السلام مهمة تعددية تتطلب تضامناً جهود كل الناس في كافة القطاعات.
4. أن ثقافة السلام امتداد للعملية الديمقراطية.
5. أن موضوع هذا البحث يعد من أهم وأبرز الموضوعات التي تشغل الرأي العام على الساحة الوطنية والإقليمية.

¹ أهمية السلام، موضوع، <https://mawdoo3.com>

6. الحاجة الماسة إلى إعادة الأمل لدى أفراد المجتمع اليمني في البحث والتقصي عن فرص السلام الممكنة في المرحلة الحالية والمستقبلية.

7. أن عملية السلام ثقافة مهمة وبحاجة للتطور والنمو من خلال تطور الانسان المرتكز على الاستقرار، والحرية، والعدالة، ولا يمكن فرض السلام من الخارج.²

ومن هنا فإن السلام في أي مجتمع كان لا يمكن أن تُبنى أركانه إلا بعد نبذ العنف والصراع، مع ضرورة تكاتف جميع الاتجاهات الوطنية وقناعتها بأهمية السلام والاستقرار للوطن والمجتمع، إضافة إلى الاعتراف بالآخر، وتقدير كل طرف للطرف الآخر بعيداً عن التصادمات، والتعنت، والتعصب في اتخاذ القرارات.

■ مشكلة البحث:

تدور مشكلة هذه الدراسة عن الوضع المعقد الذي يعيشه اليمن في الوقت الراهن، والبحث عن الفرص الممكنة لإحلال السلام بين أوساط المجتمع اليمني، ومن هنا تبلورت المشكلة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما أبرز التحديات التي تواجه إيقاف الصراع وإحلال عملية السلام داخل اليمن؟
- ما الآثار الناجمة من عملية الصراع الدائر داخل اليمن؟
- ما الفرص المتاحة والممكنة في مجال السلام لليمن في الفترة القادمة؟

■ الهدف العام للبحث:

يسعى هذا البحث للوقوف على أبرز التحديات التي تقف عائقاً أمام إنهاء الصراع داخل اليمن، والتعرف على أبرز الفرص الممكنة في مجال إحلال السلام بين أوساط المجتمع اليمني.

❖ المبعوثين الأمميين وتجاربهم في إيقاف الصراع باليمن :

من المهم عبر هذا الورقة البحثية الموجزة تناول دور المبعوثين الأمميين إلى اليمن، بهدف إنهاء الصراع ووقف الحرب، وإحلال السلام داخل اليمن، وتجاربهم المتعددة التي تمت بهدف

² انظر: محمد محمود مصطفى : تنمية القيم الاجتماعية للشباب كمدخل لتنمية الشخصية» بحث منشور في المؤتمر العلمي الثاني عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان 1999م ص217

حل الأزمة اليمنية، والوصول إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة، وذلك بعرض لمحة موجزة عن كل مبعوث، مع عرض أهم النتائج التي توصل إليها، وذلك فيما يلي:

1. جمال بن عمر:

عينت الأمم المتحدة مندوبها الدبلوماسي جمال بن عمر كمبعوث للأمم المتحدة إلى اليمن في العام 2011، وقد استمر في مهمته حتى ابريل 2015، كما قاد الوساطة بين أطراف الصراع في عام 2011، ومن ثم المفاوضات للخروج باتفاق تقاسم للسلطة في عام 2015، إلا أن البعض اعتبره متساهلاً مع الحوثيين، الأمر الذي لم ينجح مهمته في اليمن.

وقد أدى بن عمر دوراً محورياً في الإشراف على نقل السلطة بين الرئيس السابق علي عبد الله صالح وبين المعارضة، وتخللت مرحلته عدد من القرارات الأممية التي خصت اليمن، من بينها قرار وضع اليمن تحت البند السابع، في فبراير من العام 2014، وفرض عقوبات على بعض معرقي العملية السياسية في اليمن، لكن جمال بن عمر لم يتمكن من إيجاد انتقال سياسي للسلطة طبقاً للمبادرة الخليجية، ولم يوفق في مهمته كمبعوث أممي لحل الصراع والأزمة، رغم أن تعيينه مبعوثاً أممياً إلى اليمن قد لاقى في البداية ترحيباً من مختلف الأطراف اليمنية، إلا أنه مع الوقت تدنت الثقة في سياسته لدى بعض الأطراف، حيث اتهم بالتساهل مع الحوثيين (أنصار الله)، وعلى إثر ذلك دخلت البلاد في أتون حرب أهلية دامية، وتدخلت السعودية بقيادة تحالف ضد الحوثيين، تحت مسمى "عاصفة الحزم"، في 26 مارس 2015، قدم على إثرها بن عمر استقالته بعد خمس سنوات من تعثر مسار حل النزاع.

2. إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

تم تعيين الدبلوماسي الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، ليعد خلفاً لجمال بن عمر بهدف إيقاف الحرب وإنهاء النزاع اليمني عن طريق حل سياسي سلمي³، وقد أعلن ولد الشيخ في دولة الكويت خارطة طريق تضمنت إجراء الترتيبات الأمنية التي ينص عليها القرار 2216، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على إعادة الخدمات الأساسية، وإحياء الاقتصاد اليمني، فيما تتولى حكومة الوحدة الوطنية بموجب هذه الخارطة الإعداد لحوار سياسي، يحدد الخطوات الضرورية للتوصل إلى حل سياسي شامل، ومنها

³ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ابريل، 2021

الخارطة الانتخابية، وتحديد مهام المؤسسات التي تدير المرحلة الانتقالية، مع إتمام مسودة الدستور⁴.

وقد حرص ولد الشيخ خلال فترة مهمته على حل الأزمة اليمنية لإيقاف الصراع عبر مفاوضات ضمت الأطراف المتحاربة في جنيف والكويت، غير أنها لم تنجح في صناعة السلام بسبب تشدد الحوثيين (أنصار الله)، وتحفظهم على تلك المبادرات آنذاك، ولم يتمكن ولد الشيخ من الاستمرار لحل الأزمة اليمنية والتوصل إلى اتفاق سياسي سلمي، فيما رفض بعض الأطراف، ومن أبرزهم (أنصار الله) في التعامل معه، فعاد إلى تفعيل الجانب الإنساني لتعويض حالة الفشل التي حدثت في الجانب السياسي، وقد حاول ولد الشيخ تنفيذ المهمة بكياسة، ونجح في إدخال أبرز أطراف الصراع (الحوثي) إلى جنيف للمرة الأولى، بينما فشل في المرات الأخرى، وقبل أيام من انتهاء فترة عمله أكد المبعوث الدولي (ولد الشيخ) أن الحل للصراع والأزمة في اليمن لا يمكن أن يتم عبر الحسم العسكري، وأشار إلى أن كافة أطراف الصراع في اليمن تتحمل المسؤولية في عدم التوصل إلى حل بطريقة أو بأخرى، ومع استمرار التعثر بين الأطراف، والتعنت من بعض الأطراف، ورفضهم في التعامل معه والمطالبة بتغييره، رحل إسماعيل ولد الشيخ في يناير 2018، وتم تعيين البريطاني مارتن جريفيث خلفاً له.



3. مارتن جريفيث:

يُعد البريطاني مارتن جريفيث من أبرز مبعوثي الأمم المتحدة إلى اليمن، وهو أحد الشخصيات السياسية المحسوبة على الغرب، على عكس أسلافه السابقين، وقد تم اختياره بالأساس استناداً إلى خبراته في مجال فض النزاعات، والتفاوض، والشؤون الإنسانية، فهو من أهم الدبلوماسيين الأوروبيين وفقاً للأمم المتحدة، كما أنه يتبوأ منصب المدير التنفيذي للمعهد الأوروبي للسلام في بروكسل.

⁴ موقع الأمم المتحدة، المبعوث الدولي يقدم خارطة طريق لإنهاء النزاع في اليمن، يونيو/ 2016

وبتعيينه مبعوثاً أممياً إلى اليمن في فبراير 2018، تجددت الآمال لدى الكثير من اليمنيين حول إمكانية وضع حلول للحرب الأهلية بالبلاد، وقد استهل عمله بعقد عدد من اللقاءات مع مختلف الأطراف والأحزاب السياسية اليمنية، حيث رأى أن مهمته الأساسية تتعلق بسماع وجهات النظر المختلفة لتكوين رؤية واضحة للتخلص من الصراع المعقد الذي تعيشه اليمن.

وفي منتصف أبريل 2018 أعلن جريفيث أمام مجلس الأمن الدولي عزمه على تقديم إطار عمل أمام المجلس لإجراء مفاوضات خلال شهرين بهدف إنهاء الصراع، وعليه تم الإعلان في وقت لاحق عن ثلاثة اتجاهات مهمة لهذه الخطة، تمحورت في:

1. سحب السلاح، والمفاوضات.

2. وجود مرحلة انتقالية تشمل مشاركة الجميع في الحكومة.

3. إجراء انتخابات، ثم منح الحرية لليمنيين لحل قضاياهم، كالقضية الجنوبية، ولكنه أكد في نفس الوقت على التزام الأمم المتحدة بالوصول إلى الحل في إطار المحافظة على الوحدة اليمنية.



لكن تلك الخطة تعثرت برفض الحوثيين، وظهر أنها صعبة التنفيذ، وفي 15 مايو 2019، قدم جريفيث إحاطة إلى مجلس الأمن أشارت غضب الحكومة اليمنية والرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي أرسل رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وصف فيها إحاطة جريفيث بأنها "نموذج للخرق الفاضح للتفويض الممنوح إليه"، واحتج الرئيس هادي فيها على "تصرفات واستفزازات وتجاوزات" المبعوث الأممي.

وفي إحدى تصريحاته أشار غريفيث بالقول: هناك فرصة سانحة أمامنا لإحلال السلام في اليمن، وتأتي هذه الفرصة في الوقت الذي تمر فيه البلاد ببعض من أصعب ما مر عليها من أيام، ثم دخلت جائحة فيروس كورونا لتهدد بتعميق معاناة اليمنيين وزيادة نطاقها.. ليس

هناك وقت أفضل لتلتزم الأطراف بإسكات البنادق، وإنهاء النزاع عن طريق حل سياسي سلمي.⁵

■ السيد هانس غرو ندرغ:

عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد هانس غرو ندرغ السويدي الجنسية مبعوثاً جديداً للأمم المتحدة إلى اليمن خلفاً لزميله السابق غريفيث، ليمثل بذلك المبعوث الأممي الرابع لحل النزاع في اليمن، حيث وصفه العديد من المحللين والسياسيين باعتباره دبلوماسي متمرس، قد عمل في بعثات سويدية، وأوروبية في الخارج، وعلى نفس المسار تبوأ مناصب في القاهرة والقدس، وبروكسل.

وقد أوضح هانس في أول إحاطة له أنه ينوي الاستماع إلى أكبر عدد ممكن من الرجال والنساء اليمنيين، مؤكداً أن الطريق الذي سيتبع لا بد أن يسترشد بتطلعات الشعب اليمني، ودعا المبعوث الجديد إلى ضرورة أن تشجع الجهات الخارجية على خفض التصعيد، وضرورة أن يستند دخول تلك الأطراف إلى دعم تسوية سياسية، بقيادة يمنية، منوهاً أن تحقيق السلام والاستقرار في اليمن ضروري لاستقرار المنطقة بأسرها، وكشف أنه سيبدأ مشاوراته الأولية مع الجهات اليمنية والإقليمية والدولية الفاعلة.



كما يتطلع إلى الاجتماع بقيادة الحوثيين (أنصار الله)، والجهات الفاعلة الأخرى في صنعاء، وكذلك الجهات الفاعلة السياسية الأخرى في جميع أنحاء اليمن، فيما كشف السيد هانس عن خطط للقاء القادة الإقليميين في الرياض، وأبو ظبي، ومسقط، والكويت، وطهران، والقاهرة وأماكن أخرى، واستعداده لقضاء أكبر وقت ممكن في اليمن ومع اليمنيين، وأكد المبعوث الخاص أنه لن يدخر جهداً في محاولة الجمع بين الجهات الفاعلة عبر أطراف الصراع،

⁵ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، إبريل، 2021

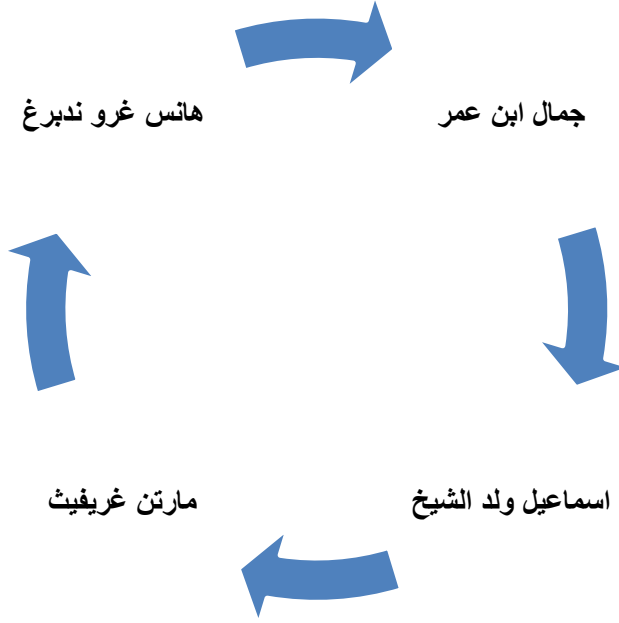
وإشراك اليمنيين من جميع وجهات النظر السياسية والمكونات المجتمعية ومن جميع أنحاء البلاد، للمناقشة تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف إيجاد أرضية مشتركة وحل خلافاتهم "دون اللجوء إلى القوة"، وأشار في إحاطته أن عملية السلام متوقفة منذ فترة طويلة، حيث لم تناقش أطراف النزاع تسوية سياسية شاملة منذ عام 2016م، وقد جعل هذا التوقف اليمنيين عالقين في حالة حرب لأجل غير مسمى، دون أن يكون هناك طريق واضح للمضي إلى الأمام. لذا، يتحتم على أطراف النزاع أن تدخل في حوار سلمي مع بعضها البعض بتيسير من الأمم المتحدة بشأن بنود تسوية شاملة، بحسن نية، ودون شروط مسبقة".⁶

فيما لم يتطرق "غرونديبرغ" إلى القرار (2216) كمرجعية للحل، بينما طالب سلطة صنعاء (أنصار الله) بالانسحاب من المُدن، وتسليم الأسلحة الثقيلة، وهذا القرار يعد واحداً من المرجعيات الثلاث للحل السياسي في اليمن التي تؤكدتها الحكومة، إضافة إلى المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني.

كما ركز المبعوث غرونديبرغ في إحاطته على أن أطراف الصراع تغيرت عما كانت عليه الأمور في العام 2015، وقال " تغيرت بؤر المواجهة العسكرية على مدار الوقت، وتناوب المتقاتلون على اتخاذ الأدوار الهجومية"، لكنه أشار إلى أنه سيأخذ فقط بالولاية التي منحت له من خلال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويبدو أن المبعوث الجديد ينطلق في رؤيته للحل من خلال تجاوز القرار، وعدم إبقاء المفاوضات بين الطرفين الرئيسيين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية، ونوه بقوله " لن أدرج جهوداً في محاولة الجمع بين الفاعلين عبر خطوط النزاع وإشراك اليمنيين من جميع وجهات النظر السياسية والمكونات المجتمعية ومن كل أنحاء البلاد"، وهو في ذلك يحاول الاستفادة ممن سبقه من زملائه المبعوثين الأمميين إلى اليمن، مع الأخذ بملاحظات وأفكار العديد من السياسيين والخبراء في الشأن اليمني.

شكل (1) يوضح المبعوثين الأمميين الأربعة لإنهاء الصراع في اليمن

⁶ مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، سبتمبر، 2021



■ مبادرات السلام من أجل اليمن:

من المهم هنا أن يتم عرض أبرز المبادرات والمشاورات من أجل إنهاء الصراع، وإحلال السلام بين أوساط المجتمع اليمني، والتي أشرف عليها المبعوثين الأمميين، حتى يكتمل التصور لدى المحاولات الحثيثة المقدمة حتى الآن في اليمن، وذلك فيما يلي:

■ المبادرة السعودية:

قدمت الرياض في مارس عام 2021 مبادرة لإنهاء الحرب في اليمن تضمنت: وقف إطلاق النار على مستوى مناطق اليمن، وفتح مطار صنعاء لوجهات محددة، والسماح بدخول الوقود والسلع الأخرى إلى مناطق الحوثيين عبر مدينة الحديدة الساحلية على البحر الأحمر، واستئناف المفاوضات السياسية المتوقفة لإنهاء الصراع.

تتقاطع هذه المبادرة مع مبادرتين: المبادرة الأمريكية التي طرحها مبعوث الولايات المتحدة إلى اليمن تيموثي ليندركينغ، والمبادرة التي قدمها مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن "مارتن غريفيث"، فيما لم يُقدم الحوثيون موقفاً واضحاً مُعلنًا من المبادرة السعودية لكنهم قدموا رداً عبر سلطنة عُمان حول المبادرة السعودية، وبحسب مصادر مطلعة على المحادثات، فإن الحوثيين يطالبون السعوديين بوقف إطلاق النار من خلال ثلاث خطوات، تمثلت في:

1. وقف الضربات الجوية.
2. وقف إطلاق النار على طول الحدود السعودية اليمنية.
3. وقف إطلاق النار داخل اليمن .

وذلك على اعتبار أن الضربات الجوية السعودية هي إحدى الإجراءات المضادة المهمة التي تعرقل جهود الحوثيين في اجتياح مأرب، فإن العرض الذي قدمه الحوثيون محاولة للوصول إلى محافظة مأرب، بتحييد الضربات الجوية الداعمة للقوات الحكومية والمقاومة الشعبية، لذلك توقف الحديث عنها بعد تقديم طلب الحوثيين، ورفضهم النداءات الدولية بوقف الهجوم على مدينة مأرب الذي يؤثر على قرابة مليوني نازح في المدينة- حسب تقارير المنظمات الدولية والحكومة اليمنية.⁷

■ ثانياً: مشاورات مسقط:

وصل المبعوثان "ليندركينغ" و"غريفيث" مع رئيس اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي "كريس مورفي"، ووزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إلى العاصمة العُمانية "مسقط"، بعد حصولهم على موافقة مبدئية من الحوثيين بشأن مبادرة مقدمة لوقف إطلاق النار في اليمن، تبدأ بوقف "هجوم الحوثيين" على مأرب، مقابل رفع الحصار على مطار صنعاء، والسماح بدخول الواردات إلى الموانئ الخاضعة للحوثيين (الحديدة، الصليف) غربي البلاد، ثم وقف إطلاق نار شامل لعدة أسابيع، يعقبه الجلوس على طاولة المفاوضات مع الحكومة اليمنية، لكن بعد عدة أيام غادر "ليندركينغ" و"غريفيث" مسقط معلنين فشل المشاورات المكثفة، رفض الحوثيون حتى لقاء المبعوثين إلى جانب المسؤولين السعوديين، وحاول "غريفيث" إخفاء خيبة الأمل لانتهاج تلك المحادثات، وصرح بقوله " لسوء الحظ، لسنا في المكان الذي نرغب فيه للتوصل إلى اتفاق".

إذ عند اقتراب الحوثيين من الموافقة على قبول الاتفاق عادوا مجدداً إلى رفض العرض المطروح، ويعود الرفض بعد مشاورة المفاوضين الحوثيين في مسقط مع "جناح الجماعة العسكري" الذي أكد أن الهجوم المتزايد نحو "مدينة مأرب" في حال نجاحه سيغير حسابات المفاوضات، على الرغم من أن حدوث ذلك بالنسبة لهم أصبح صعب التحقيق بعد عدة أشهر من استئناف الهجوم نحو المدينة.

في وقت ما من المفاوضات السعودية - الحوثية كان الدبلوماسيون الغربيون يشيرون إلى أنهم توصلوا إلى اتفاق في ما يقارب 90% من الملفات المعروضة، بما في ذلك الافتتاح الكامل للموانئ في مناطق الحوثيين ومطار صنعاء، والذي سيؤدي إلى وقف إطلاق النار، وقد

⁷ <https://abaadstudies.org/news>

أدار المحادثات في عمان المتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام، الذي يعيش في مسقط، وتم تكليفه كمفاوض رئيسي.⁸

■ ثالثاً: مشاورات فيينا:

توصلت إيران والقوى الدولية المعروفة بما يعرف بـ (P5+1) إلى اتفاق عام 2015م، أطلق عليه " خطة العمل الشاملة المشتركة" أو "الاتفاق النووي الإيراني" والذي يشير إلى عدة مراحل تمنع إيران من الحصول على القنبلة النووية مقابل رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها منذ عقود، لكن الولايات المتحدة الأمريكية انسحبت من الاتفاقية في عام 2018 في محاولة لتنفيذ سياسة الضغط القصوى على طهران لإجبارها على إعادة التفاوض، مع تقديم المزيد من التنازلات.

كما بدأت مشاورات سريعة لعودة واشنطن إلى الاتفاق في ربيع 2021 في ظل إدارة الرئيس الحالي "جو بايدن"، حيث كانت سياسة إدارة بايدن ترى أنه "إذا عادت إيران إلى الامتثال الصارم لالتزاماتها فإن الولايات المتحدة ستفعل الشيء نفسه". ومع ذلك، أشارت الإدارة أيضاً إلى أنها تعتزم معالجة " سلوك إيران الإقليمي المزعزع للاستقرار، وتطوير الصواريخ الباليستية وانتشارها" وهو هدف رفضه الرئيس الإيراني حسن روحاني بقوة، معتبراً هذه القضايا بـ "غير قابلة للتفاوض" في هذه المحادثات، بينما قد يفتح المستقبل المزيد من المفاوضات وفق مبدأ "المزيد من أجل المزيد". بحيث تعود الولايات المتحدة إلى الاتفاقية، وترفع العقوبات ذات العلاقة بها، بعدها ستكون الولايات المتحدة قادرة على فرض عقوبات أمريكية إضافية على الطاولة كتحفيزات لمزيد من التنازلات الإيرانية، ولتحقيق ذلك بدأت السعودية وإيران في إجراء مشاورات سرية في بغداد، والتي تشير بعض التسريبات إلى أن طهران طلبت من الرياض دعم الاتفاق في "فيينا" مقابل الضغط على الحوثيين لإنهاء الهجمات الصاروخية وطائرات بدون طيار على المملكة والتي اشتدت بالفعل منذ بدء "مشاورات فيينا" والهجوم على مدينة مأرب. كما أن إيران تواصلت بشكل مكثف خلال الأعوام الماضية مع الإمارات وهي فاعل إقليمي مؤثر في جنوب اليمن.

وعلى عكس موقفها الرفض بشدة للاتفاق النووي بدت دول الخليج أكثر قبولاً له - كما يرى الأمريكيون- في الوقت الحالي. ويرى السيناتور الأمريكي الديمقراطي "كريس مورفي" إلى أن نجاح "مشاورات فيينا" سيمثل خطوة للأمام لإنهاء الحرب في اليمن، وأشار بعد زيارته

للمنطقة إن "اتفاق طهران النووي مع القوى العالمية" مهم للغاية، وربما حاسم للسلام في اليمن"، مضيفاً بالقول "أعتقد أن إجراء حوار مع الإيرانيين يأتي من خلال إعادة تشغيل خطة العمل الشاملة المشتركة سيكون مفيداً لدفع مسار السلام في اليمن إلى الأمام".

كما أن تحقيق تقدم في مشاورات "فيينا" سيعني تحقيق تقدم مماثل في المشاورات بين إيران والسعودية في بغداد. في ذات الوقت يأتي موقع معركة الحوثيين في محافظة مأرب في قلب هذه التحولات والمشاورات المتعلقة بإيران، حيث ترى إيران في سيطرة الحوثيين على مأرب انتصاراً لمحور المقاومة الذي تفوقه، وتثبيت مكتمل الأركان لوجود طويل الأمد ومؤثر في السياسة والأمن القومي لشبه الجزيرة العربية.

❖ التحديات أمام المبعوثين الأممييين إلى اليمن:

لقد ظهرت العديد من العقبات والتحديات أمام المبعوثين الأممييين تجاه دورهم في اليمن، جاء من أبرزها:

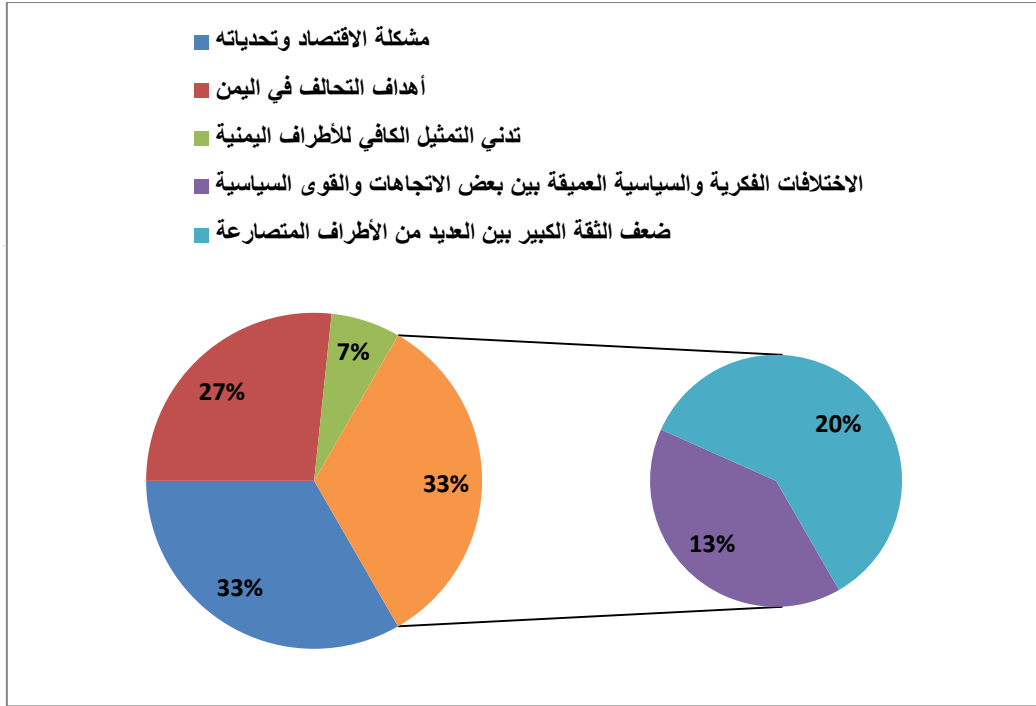
1. الاقتصاد وتحدياته ومشكلاته المتشعبة بين اليمنيين.
2. أهداف التحالف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال مشاركته في اليمن، وغموض بعضها.
3. ضعف أو تدني التمثيل الكافي لمختلف الاتجاهات المحلية داخل اليمن.⁹
4. الاختلافات الفكرية والسياسية العميقة بين العديد من الأحزاب والتكتلات السياسية داخل اليمن.
5. ضعف أو انعدام الثقة فيما بين العديد من الأطراف المتصارعة داخل اليمن .

كما يرى بعض المحللين والسياسيين وجود تحديات أخرى لإنهاء الصراع، تتمثل في:

- التصعيد العسكري المتواصل من قبل الحوثي، (أنصار الله).
- زيادة وتعدد الأطراف السياسية والفكرية خلال مرحلة الحرب.
- تدخل بعض الأطراف الخارجية والدولية، مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإيران والإمارات.

الشكل (2) يوضح أبرز وأهم التحديات أمام مهمة المبعوثين إلى اليمن

⁹ تحليلات، مطلوب صانع سلام في اليمن، 2012.



❖ اتجاهات المبعوثين الأمميين في حل الأزمة اليمنية وإنهاء الصراع:
بناء على رصد ومتابعة أعمال وأنشطة كل مبعوث من المبعوثين الأمميين إلى اليمن،
يمكن القول أن تركيز الجهود، والتوجه الذي ظهر جلياً لكل مبعوث من مبعوثي الأمم
المتحدة بدا كما يلي:

جدول (1) يوضح المبعوثين الأمميين إلى اليمن والمجال الذي ركزوا عليه في معالجة الأزمة اليمنية

المبعوث الأممي	تركيز الجهد والتوجه	نظرته إلى الوضع اليمني
جمال بن عمر	التركيز على الجانب السياسي	إمكانية الحل متاحة مع تعقد المشهد السياسي، وضرورة تقديم تنازلات لإنهاء الصراع.
اسماعيل ولد الشيخ	الجانب السياسي ثم الإنساني	تعقد الوضع، وتأكيد أنه الحل أو الفشل مسئولية كل الأطراف اليمنية، مع الأخذ بنهج التسوية الشاملة
مارتن غريفيث	الجانب الإنساني ثم السياسي	الحاجة إلى المزيد من ضغط المجتمع الدولي على أطراف النزاع، وضرورة الاستفادة من جهود الولايات المتحدة، والمعالجة للأزمة على مراحل
هانس غرو	السياسي من خلال تصريحاته	وضع معقد وبحاجة إلى إشراك جميع الأطراف، وتوظيف أكبر وقت ممكن لحل الأزمة اليمنية، مع الأخذ بمرجعيات مجلس الأمن الدولي.

■ المجتمع الدولي ودوره تجاه الصراع اليمني:

على الرغم من الجهود التي تبذلها بعض الأطراف الدولية لحل الأزمة اليمنية إلا أن الواقع يؤكد أن ثمة فهم قاصر من جانب المجتمع الدولي لما يحدث في اليمن، وهو ما أدى إلى فشل النهج المتبع من قبل المجتمع الدولي للوصول إلى سلام منشود في اليمن، وذلك لا يقصد منه أن المجتمع الدولي ضد السلام، وإنما يعني أن النهج الحالي لدى المجتمع الدولي في إدارة الأزمة اليمنية قد يغلب عليه النهج البيروقراطي، في حين أن الأوضاع على الأرض اليمنية تتأثر بما يحدث من تغيرات إقليمية، وتأثير مستجدات الملف النووي، والانتخابات الرئاسية، وما يحدث من تطورات دولية على نفس السياق لما يحدث من تأثيرات صعود الديمقراطيين إلى الحكم، والموقف الذي تبناه الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن تجاه جماعة الحوثي (أنصار الله) بانتفاء صفة الإرهابيين عنها.

وعليه، فإن إنهاء الصراع، واتفاق السلام في اليمن لا يتطلب مجرد تغيير للمبعوث الأممي رغم ما قد يتمتع به هذا المبعوث أو ذاك من خبرات أو تجارب طويلة في إدارة الصراع، وحل النزاعات، ومعرفة واسعة بالأوضاع الراهنة فحسب، وإنما يحتاج الأمر إلى استكشاف وبحث سياسة مقارنة جديدة تختلف عن الأسلوب والمنهج المتبع في إدارة الصراع داخل اليمن، سياسة تأخذ في حسابها أربعة أمور مهمة، تتمثل في:¹⁰

1. السياسة الرافضة للحوثيين (أنصار الله)، والتي يصفها البعض بالمتعنتة، خاصة مع رفضهم للشرط الأساسي لإقرار السلام، واستعادة الاستقرار وهي الموافقة على نزع السلاح كبادرة أولى رئيسية تظهر حسن نواياهم، ومن هنا فعلى المبعوث الجديد أن يعي الدرس جيدا في أن الضغط على الحكومة اليمنية لتقديم تنازلات لن يؤدي إلا إلى مزيد من التعنت من جانب الطرف الآخر، بل مما يثير الدهشة أن المبعوثين الدوليين ينظرون إلى الجماعة على قدم المساواة من الحكومة.

2. الحاجة إلى دراسة جادة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، والذي يعد مرتكز عمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة، فالخبرة السابقة في ضوء جهود المبعوثين الدوليين إلى اليمن تؤكد على محدودية قراراتهم التي قد لا تتوافق مع تحولات الأوضاع في الواقع اليمني الحالي، وهو ما يتوجب من مجلس الأمن الدولي أن يصدر قرارات جديدة تضغط على الحوثي (سلطة صنعاء حاليا) لتنفيذ جميع التزاماتها السابقة، بالإضافة إلى قبولها للتباحث مع الحكومة المعترف بها، وتنفيذ طاولة مشاورات، للتوصل إلى تفاهات تدعم اليمن للخروج من أوضاعها المعقدة.

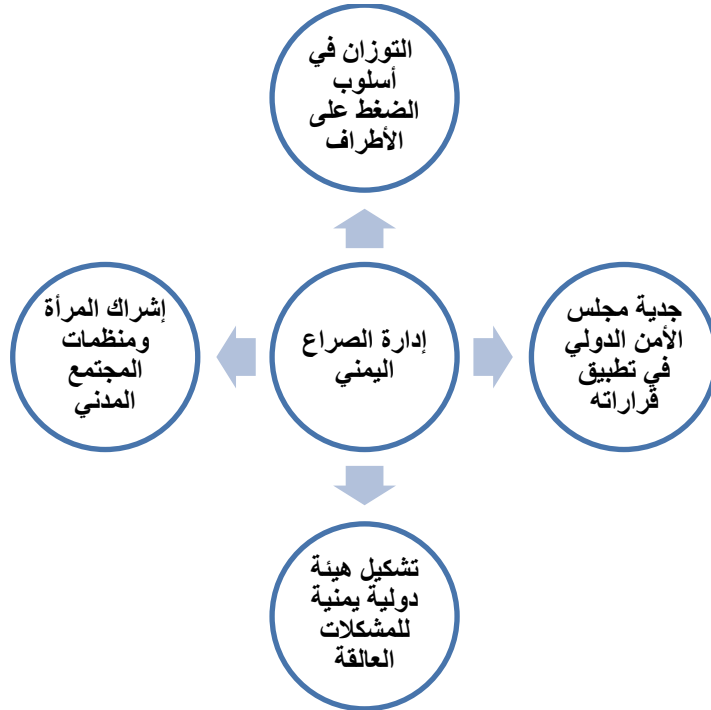
¹⁰ انظر: اليمن والمبعوثون الدوليون، المجلة، <https://arb.majalla.com>

3. الإسراع في إيجاد حلول للمهام الوطنية الراكدة، التي من أبرزها: استعادة مؤسسات الدولة، ودعم دور البنك المركزي داخل عدن، والبحث عن إجراءات لتنشيط المؤسسات الرسمية والخدمية.



4. ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في إحلال عملية السلام داخل المجتمع اليمني، ومنح المساحة الكافية لمشاركة المرأة في المجالات التفاوضية، حيث دورها المهم في بناء السلام الحقيقي الذي يطمح إليه كافة اليمنيين.

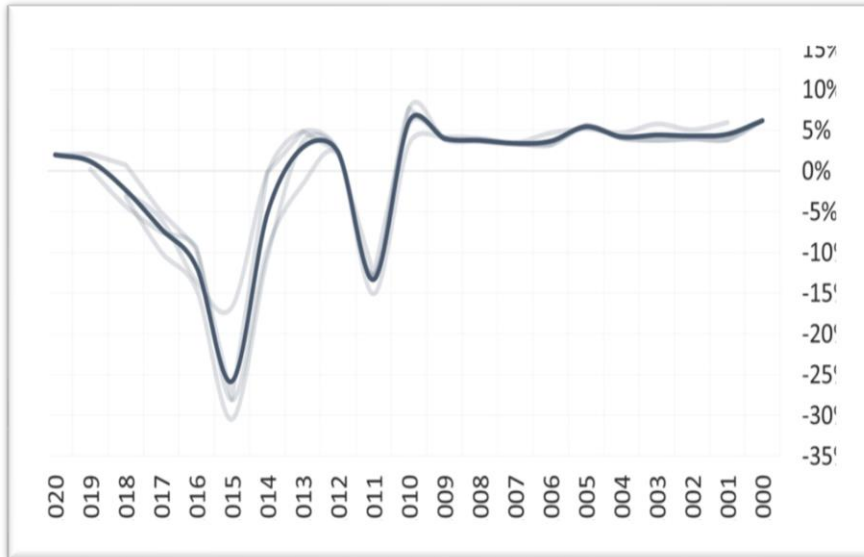
الشكل (3) يوضح الأسلوب المقترح لإدارة الصراع داخل اليمن ودعم عملية السلام



■ الأمل في تحقيق السلام وإيقاف الصراع داخل اليمن:

ليس من قبيل المبالغة القول: إن الكثير من اليمنيين يفقدوا الأمل في إيجاد فرص سلام بين الأطراف المتصارعة داخل اليمن، حيث فشل اتفاق إسطنبول في 2018 الذي أداره المبعوث الدولي للأمم المتحدة العام للأمم المتحدة آنذاك، ثم الجهود المبذولة من قبل الولايات المتحدة منذ بداية 2021 للدفع بعملية السلام بين اليمنيين، والمشكلة الأكثر تعقيدا في الأمر أن تلك الجهود وغيرها لم تتمكن أو تصل إلى صيغة سياسية موضوعية لإنهاء الصراع الدائر في أوساط المجتمع اليمني.

شكل توضيحي (4) يشير إلى مدى تدني مسار عملية السلام في اليمن¹¹



وقد أقر المبعوث السابق للأمم المتحدة إلى اليمن "مارتن غريفيث" في آخر إحاطة له أمام مجلس الأمن بقوله "على مدى فترة النزاع تضاعفت أعداد الجهات المسلحة والسياسية، وتشظت، وتنامى في غضون ذلك التدخل الأجنبي، ولم يتراجع، وما كان ممكنا لفض النزاع قبل سنوات لم يعد ممكنا اليوم.. ثم أشار إلى محاولة ما يمكن أن عمله بالقول " وأعتقد أنه ربما يجب أن تجري عملية حوار دولية لإعادة صياغة الأهداف الواقعية لعملية التفاوض".

¹¹ المصدر: دراسة علمية لعدد من الباحثين نوضح مؤشرات السلام في اليمن، شكل تم نشره عبر شبكة النت.



ثم بعد أيام محدودة من إعلان الرئيس الأمريكي بايدن عن المبعوث الأمريكي الجديد إلى اليمن ظهر تيموثي ليندر كينغ في الرياض وهو يحث على وقف إطلاق النار، الأمر الذي أشار إلى أن جهود الولايات المتحدة بدأت تتماشى مع الجهود الأممية، بما فيها تلك الجهود التي قام بها مارتن غريفيث، ومنها زيارة إيران للمرة الأولى، وعند الحديث عن إنهاء الحرب، وبداية مرحلة السلام في اليمن لا بد من حدوث تغيير في التوازن العسكري للقوة على الأرض، حيث سيطرة طرف على طرف آخر، ووجود تهديدات مستمرة تسهم في استمرار تغذية الصراع والحرب داخل اليمن.



وقد تولى أربعة أشخاص منصب المبعوث الأممي في اليمن لإنهاء الصراع الداخلي وهو عدد ليس بالقليل، وللأسف أن الكل ينتهي فيما يبذل من جهود ومحاولات لحل الأزمة، وإنهاء الصراع بالفشل في مهمته، بداية من جمال بن عمر وانتهاء بالمبعوث غريفيث، ثم جاء المبعوث الجديد (ليندر كينج) ليعقد اتفاق ما سمي بالإعلان المشترك، والذي تحدد في:

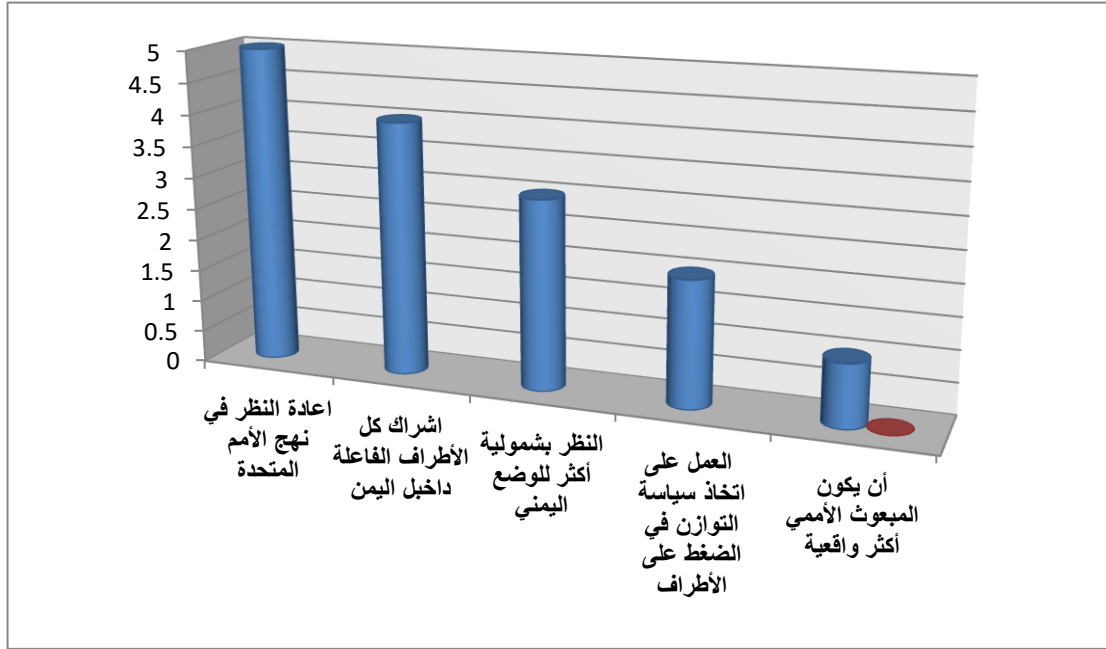
- وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة.
- فتح مطار صنعاء.
- رفع القيود المفروضة على الواردات في الحديدة.

- استئناف محادثات السلام.

ويمكن القول بناء على العديد من المتابعات المكثفة للآراء، والتحليلات، والتقارير العلمية لفريق البحث أن فرصة استبدال غريفيث تأتي لتمثل فرصة انطلاق جديدة ومواتية لتلافي ما حدث من قصور وأخطاء في إدارة الصراع وحل الأزمة اليمنية، وذلك من خلال الآتي:

1. إعادة النظر في أسلوب ونهج الأمم المتحدة لإنهاء الصراع في اليمن.
2. أن يكون المبعوث الأممي أكثر واقعية في اتخاذ القرارات.
3. أن يتم النظر بشمولية أكثر للوضع اليمني والأطراف الفاعلة داخله.
4. العمل على اتخاذ سياسة التوازن في الضغط على الأطراف المتصارعة.
5. إشراك كل الجهات المحلية الفاعلة داخل اليمن، وعدم إغفال الاتحاد الأوروبي باعتباره طرف أقرب إلى المحاييد فيما يخص الشأن اليمني.

شكل (5) يوضح المقترحات والتصورات المطروحة لإدارة الأزمة اليمنية وإنهاء الصراع



ويمكن القول إذا كان المجتمع الدولي جاد في عملية إحلال سلام في اليمن، ومن ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ودورها المهم في هذا الجانب فمن المهم العمل على إحضار كافة الأطراف إلى طاولة التفاوض، والتأكيد على فرض عقوبات جديّة وراعية على كل من يعمل على إعاقة التوصل إلى عملية السلام في اليمن، وذلك يصدق على أي طرف كان داخل اليمن.

■ الصراع وآثاره على الاقتصاد اليمني:

يشهد اليمن منذ سنوات مرحلة من الاضطرابات وعدم الاستقرار واسعة النطاق، وقد تراكمت تلك المشكلات والأزمات المتنوعة مؤدية إلى اندلاع صراع وحرب بين الأطراف المتنازعة داخل اليمن، ثم بتدخل دول التحالف العربي بقيادة السعودية في 26 مارس 2015 بعد سيطرة أنصار الله (الحوثيين) على صنعاء في سبتمبر 2014م، ورغم شدة العنف والدمار الناتج عن هذه الاضطرابات، حيث أشارت الاحصاءات الأولية للأمم المتحدة إلى سقوط أكثر من 330 ألف قتيل، وعشرات الآلاف من الجرحى والمصابين على طرفي النزاع من بينهم عدد كبير من المدنيين، أطفالاً ونساءً ورجالاً.¹² إلا أن أبرز ما أثر على اليمنيين بشكل عام هو انحصار وتفويض النظم المؤسسية في اليمن، بضعف وانهيار الاقتصاد والتكامل الاجتماعي، وتلاشي الخدمات الأساسية، مما أدى إلى حرمان اقتصادي مهول، دفع ملايين اليمنيين إلى حافة الجوع، والمعاناة في الحياة.

وقد بادرت مجموعة من خبراء التنمية الاجتماعية والاقتصادية اليمنيين من القطاعات العامة والخاصة والأكاديمية في محاولة لتحديد أهم التحديات الحالية في اليمن، ضمن فعاليات منتدى قيادات التنمية اليمنية المنعقد في العاصمة الأردنية عمان، ما بين 29 أبريل وأول مايو عام 2017. كجزء من مبادرة «إعادة تصور الاقتصاد اليمني»، والتي هدفت إلى تحديد الأولويات الاقتصادية، والإنسانية، والاجتماعية، والتنمية لليمن خلال الحرب وبعده، حيث تناول المشاركون في منتدى قيادات التنمية اليمنية الأولويات التي اعتبروها أهم القضايا التي يواجهها اليمنيون حالياً، وقد تم تحديد ثلاث أولويات ملحة وهي: أزمة الغذاء، والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي، وانهيار الخدمات الأساسية.¹³



¹² انظر: أنور العنسي، الحرب في اليمن التعقيدات الداخلية، ومصادر التمويل الذاتية للصراع، 25 مارس، 2021
¹³ <https://sanaacenter.org>

فيما تجدر الإشارة إلى أن المشاركين قد شددوا على السبب الرئيسي للكارثة الإنسانية التي يعاني منها الشعب اليمني ألا وهي استمرار الحرب، وأنه من دون التوصل بشكل عاجل إلى اتفاق سلام شامل يضمن توقف دائرة الحرب والصراعات المسلحة في اليمن فلن تكون للتوصيات الواردة الأثر المطلوب، وقد أشار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكيم شتاينر أن الحرب في اليمن جعلتها تخسر 126 مليار دولار من النمو الاقتصادي المحتمل، في حين يقدر مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية (أوتشا) أن حوالي 80 % من السكان في اليمن يعتمدون على المساعدة والحماية بما في ذلك أكثر من 14 مليون بحاجة قصوى.



وفي ضوء هذه الظروف الاستثنائية والصعبة التي يمر بها اليمن، أوصى المشاركون في منتدى قيادات التنمية بما يلي:

1. على الدول والمنظمات التي قدمت تعهداتها في المؤتمر الرفيع المستوى في ابريل الوفاء بدفع التعهدات على وجه السرعة.
2. أن تترافق الاستجابة الإنسانية الدولية مع تدخلات تنموية تدعم الاقتصاد، وسبل العيش، وتوسع لخلق فرص عمل جديدة ودعم ريادة الأعمال.
3. ضرورة دعم المجتمع الدولي للمؤسسات اليمنية التي ما تزال فاعلة، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، وصندوق الضمان الاجتماعي، بالإضافة لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة، مع الحرص على عدم تسييس هذه المؤسسات وحمايتها من الاستقطاب من الأطراف المختلفة.

4. يجب إعطاء الأولوية للتحويلات النقدية متى كان ذلك ممكناً عند تقديم المساعدات الإنسانية بدلاً من توزيع المواد العينية لتعزيز قدرة السوق المحلية على الصمود وعدم الانهيار .

5. ضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة في توزيع المعونات النقدية، بما يساهم في خفض التكاليف، ومحاصرة الفساد، أو تجنب ازدواجية صرف المعونات لنفس الأشخاص.

6. التركيز على المرأة، وتمكينها عند تقديم التحويلات النقدية، حيث يرى المشاركون أن اليمنيات أشد حرصاً من الرجال في إنفاق التحويلات، وترتيب أولويات أسرهن.

7. إنشاء منصات وآليات للتنسيق والتشاور، وتبادل الخبرات بين القطاع الخاص اليمني والجهات المانحة والمنظمات العاملة في المجال الإغاثي، حيث تغيب مثل هذه الآليات حالياً فيما من شأن التعاون والتنسيق أن يفيد الجهود الإنسانية في اليمن بشكل كبير.

8. تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالات الشفافية، والرقابة، والرصد للتأكد من وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها على نحو فعال وعملي.

9. العمل على البحث عن آليات ابتكارية يمكن للجهات المانحة من خلالها أن تساعد على خفض التكاليف التي يتحملها مستوردي السلع الأساسية، مما يساعد بدوره على تخفيض سعرها في السوق، وتحقيقاً لهذه الغاية يرى قادة التنمية:

✓ دعم المقترح الذي أعلنته مجموعة البنك الدولي في إبريل 2017 لمساعدة المستوردين في تأمين العملة الأجنبية من أجل استيراد الأغذية إلى اليمن.

✓ إنشاء آلية لتغطية ارتفاع تكاليف التأمين على الشحن لليمن الناجمة عن ارتفاع مخاطر الدولة.

✓ تحسين إدارة مينائي الحديد و عدن لزيادة كفاءة العمليات في الميناءين، ومعالجة المشاكل التي يواجهها المستوردون في الميناءين، مثل احتكار خدمات النقل والشحن من ميناء عدن، وحاجة ميناء الحديد إلى رافعات جديدة لتعويض تلك المتضررة بما سيزيد من القدرة الاستيعابية للميناء.

✓ ضمان حرية التنقل بين المدن الكبرى عبر الضغط على مختلف الأطراف المتحاربة لتأمين الطرق الرئيسية ومراقبة نقاط التفتيش، ما سيسهل بدوره الحركة التجارية¹⁴.

وقد أكد هذا التقرير (عن السياسات) على أن الوصول لاتفاق سلام دائم في اليمن يعتمد على قضيتين اقتصاديتين مهمتين، القضية الأولى تتمحور في أن توزيع الموارد الاقتصادية

¹⁴ <https://sanaacenter.org>

والتحكم بها وتقاسمها عوامل أساسية لتحقيق السلام من عدمه، بما أن الحيز الأكبر من الصراع القائم يدور حول السيطرة على الموارد، وبالتالي فإنه يجب التطرق لهذه المسائل مباشرة أثناء مفاوضات السلام المرتقبة. أما القضية الثانية فهي أن افتقار اتفاقيات السلام عموماً إلى أحكام وآليات تحقق استقراراً اقتصادياً شاملاً في المرحلة التي تلحق التوقيع عليها يهدد بنشوب الحرب مجدداً خلال تلك المرحلة الحرجة، وقد مر اليمن فيما مضى بالعديد من التجارب التي تثير مخاوف عودة الصراع بعد التوقيع على اتفاقية للسلام كان آخرها ما حدث من فشل بعد توقيع المبادرة الخليجية.¹⁵

كما يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن على قطاع الاستثمار في اليمن أن يركز على مجالات محددة مثل: الزراعة، والحوكمة الشاملة، وتمكين المرأة،¹⁶ وفي نفس السياق ذهب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن "أروك لوتسما" على أهمية معالجة ما أطلق عليه "عجز التنمية العميق" في اليمن مثل: عدم المساواة بين الجنسين، مشيراً بالقول "من العدل أن نقول أنه مهما كان مؤشر الجنس الذي يستخدمه اليمن فهو دائماً إلى الأسفل"، وفي الوقت ذاته يجب تطوير خطط دعم التعافي بشكل مثمر حتى مع استمرار الصراع.

فيما عقد منتدى رواد التنمية لقاءه السادس في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ يناير ٢٠٢٠م، حيث ناقش المنتدى خلاله قضايا الاقتصاد الكلي، والقضايا المالية الملحة التي بوسعها أن تفشل محاولة تنفيذ أي اتفاقية سلام في اليمن بعد توقيعها، وقد نتج عن هذه المداولات التوصيات الرئيسية التالية الموجهة لأطراف التفاوض اليمنية، والداعمين الدوليين لعملية السلام بشأن البنود الاقتصادية التي يجب إدراجها في اتفاقية السلام:

❖ المحور الاقتصادي واتفاق السلام في اليمن:

- تحديد الأولويات الاقتصادية لحكومة ما بعد الاتفاق بين الأطراف، والاتفاق على خطوات واضحة لإعادة تعريف نهج الدولة الاقتصادي، على أن يكون ذلك النهج الجديد في إطار برنامج إصلاحات شاملة يأتي من خلال رؤية اقتصادية واسعة.
- الاتفاق على آليات محددة لإنهاء انقسام مؤسسات الدولة الرئيسية التي تؤدي دوراً مفصلياً في اقتصاد اليمن، بما فيها البنك المركزي اليمني.
- تشكيل مجلس اقتصادي اجتماعي، يكلف بصياغة سياسات عامة تستجيب لمتطلبات المرحلة.

¹⁵ - <https://sanaacenter.org/ar/publications>

¹⁶ المشهد اليمني، السلام بحلول يناير 2022، تقرير، 2021

- الالتزام بإجراءات واضحة وشاملة، وقادرة للاستمرار لدفع مرتبات موظفي الدولة على نحو محسوب العواقب، وكذلك الاتفاق على إجراءات مدروسة لإعادة تأهيل ودمج المحاربين.
- ضمان التحصيل السريع والعدل للإيرادات المحلية وفق إجراءات واضحة للجميع، والاتفاق على آلية تعيين رؤساء جدد للمصالح الإيرادية، ووضع آلية فعالة للمساءلة.
- الاتفاق على إجراءات واضحة لتقسيم عوائد صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال.
- الاتفاق على إطار حوكمة فعال لعملية التعافي الاقتصادي، وإعادة الإعمار.
- إعادة فتح الموانئ، والمطارات، والمنافذ البرية، وإزالة كل القيود المفروضة على حركة البضائع والمسافرين عبر جميع حدود اليمن.¹⁷

■ شكل النظام السياسي الممكن في اليمن:

يذهب العديد من الخبراء والمحللين السياسيين إلى أن النظام الفيدرالي يمكن أن يمثل الفرصة الأقوى المتاحة لكي ينهض اليمن، وينعم بالسلام، وتصبح دولته فاعلة، وهي الضامن الوحيد لاستمرار وثبات وحدة اليمن وسيادته، مع الحفاظ على علاقاتها مع دول المنطقة وخارجها بشكل إيجابي وآمن، وبالتالي فأى خطوة نحو إنهاء الحرب دون اعتماد نظام الفيدرالية هو تهيئة جديدة لنزاع آخر لاحقاً داخل اليمن.

ومن المؤكد سيتطلب قيام نظام فيدرالي عقب وقف إطلاق النار مرحلة انتقالية ربما تطول، حيث ستوفر اختباراً قابلية تطبيق اتفاقية السلام، كما سيتوفر فرصة لإنشاء مشروع دستور يمكن الاعتماد عليه كأساس لاتفاق سلام، طبقاً لعملية صنع قرار تشاركي يقوم على التوافق بين كافة الاتجاهات اليمنية، حيث لا بد أن يتم استفتاء عبر دولة فيدرالية حديثة، وهناك عدة عناصر يفترض أخذها في الاعتبار، تتمحور فيما يلي:

- دعم التوزيع العادل للثروة والسلطة.
- إنشاء مؤسسات قوية من خلال شراكات واسعة في الحكم الرشيد.

وتتوافق الفيدرالية مع عملية تقاسم السلطة والثروة بعدالة بين الأطراف ومراكز القوى داخل اليمن، وأي نجاح في تلك الاتفاقيات لا تتم بمنأى إلا في سياق هذا النظام، ومن ذلك " اتفاقية الرياض" وعبر جهة أو هيئة وطنية مستقلة ذات تمثيل مشترك.¹⁸

كما تعتبر الفيدرالية كنظام سياسي مهم لما يتمتع به من فرصة أفضل للقبول من الأطراف المتنازعة، وهي مخرج فعلي سبق التوصل إليه من " مؤتمر الحوار الوطني في العام 2013

¹⁷ منتدى سلام اليمن، عمان، الأردن.

¹⁸ انظر: الفت الدبعي، فرص إدارة بايدن لتعزيز السلام في اليمن، تحليل، منتدى فكرة، 2021م

ولا يكاد الأمر يحتاج إلا إلى ضغوطات دولية فعلية وجادة، يصحبها حراك وطني من شخصيات فاعلة تلعب دور الوسيط القبلي والاجتماعي برضا الأطراف المتنازعة داخليا لينصاع الجميع وفي مقدمتهم سلطة صنعاء (الحوثيين) إلى القبول والعودة إلى التفاوض، وتحكيم السلام في اليمن، وانطلاقا من ذلك على المبعوث الأمريكي فرصة العمل الجاد مع الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي من أجل إصدار قرار دولي عبر مجلس الأمن بالالتزام بدعم وقف إطلاق النار الذي يمثل فرصة مهمة للعودة إلى طاولة المفاوضات، بناء على اعتماد دولة فيدرالية يرتضيها جميع الأطراف، وتحفظ الجميع داخل اليمن.

بمعنى أن أي حل في اليمن لإنهاء الحرب دون وضوح الأهداف، وأساليب التنفيذ قد يؤدي إلى استمرار الحرب، والفشل في إحلال السلام بين الأطراف اليمنية المتصارعة، لن يحقق النتائج المرجوة من إيقاف الحرب، كما يجب أن يعمل مبعوثو الأمم المتحدة على توسيع نطاق المشاركة الوطنية داخل اليمن، في المفاوضات للوصول إلى حل بشأن الوضع اليمني، والعمل على إشراك الفرقاء المختلفين بأكبر درجة ممكنة، وإبعاد النظرة السائدة بأن أطراف الصراع هم ثنائي ليس إلا.

ومع كون السلام داخل اليمن لا يزال بحاجة إلى وقت أطول، لكن الفرصة باتت أكبر من ذي قبل، حيث تتوالى الضغوطات على كل الأطراف والتوجهات المتصارعة، سواء منها الخارجية أو الداخلية، فقد بلغ الوضع مرحلة متطورة من التعقيدات والمعاناة التي وصل إليها كل فئات المجتمع اليمني.

■ فرص السلام في اليمن وإمكانية توظيفها:

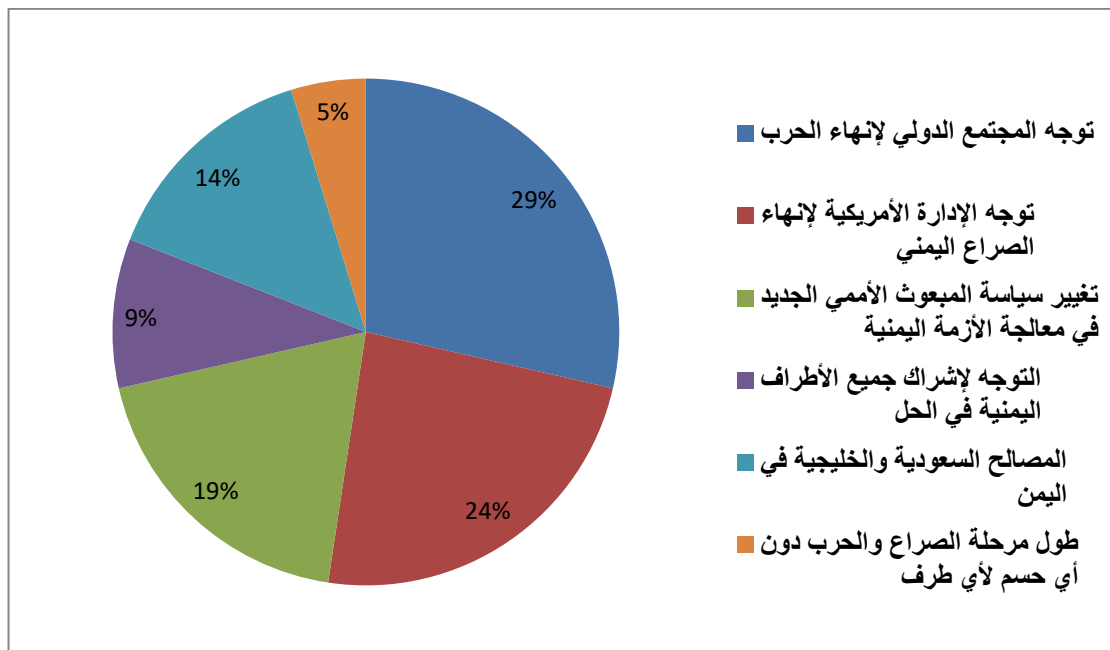
إن الحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها أن فرص السلام ليست بعيدة المنال، وستزيد بكل تأكيد في حال تم ما يلي:

1. دعم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لإيقاف الحرب بين الأطراف اليمنية، مع ضغط مستمر وجاد على كل الأطراف.
2. اتخاذ إجراءات وسياسات جديدة للأمم المتحدة في إدارة الوضع اليمني، والتوصل لاتفاق بين الأطراف، إذ أن النهج المتبع من قبل الأمم المتحدة ربما لم يعد يجدي في الوصول إلى نتائج إيجابية بشأن الصراع في اليمن.
3. أن اليمن بحاجة إلى المزيد من دعم المجتمع الدولي وقياداته، مع المزيد من المساعدات الإغاثية والدعم الإنساني، والمزيد من المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان.¹⁹
4. أن تفتتح قيادة كل طرف سياسي بأهمية إنهاء الصراع في اليمن، وبداية مرحلة جديدة يضمن كل طرف فيها مصالحه وعلاقاته مع الآخر، وأن البقاء لمصلحة الوطن والمجتمع.
5. مشاركة المجتمع الدولي في تعزيز تلك القناعة، وممارسته ضغوط أكثر على الأطراف المتصارعة للاتجاه إلى إيقاف الحرب، والتفاوض فيما بينهم، وإحلال السلام.

¹⁹ تقرير، من تصريحات المبعوث الأمريكي إلى اليمن، تسوية سياسية لإنهاء الحرب، ديسمبر، 2021م.

6. الاستفادة من توجهات إدارة الرئيس بايدن فيما يخص الشأن اليمني، والتي يمكنها أن تمنح فرصة قوية لإنهاء الصراع، والعمل على إرساء السلام بين أوساط المجتمع اليمني، حيث يركز في سياسته على اليمن، مؤكداً على جهود الأمم المتحدة في هذا المسار،
7. أن تضم المفاوضات الخاصة بالشأن اليمني شريحة أكبر من المشاركين ذات قواعد شعبية مهمة داخل المجتمع، وهو الأمر الذي سيعمل على تحفيز الأطراف المتحاربة للتفاوض، والوصول إلى اتفاقات ممكنة.
8. تصعيد الإدارة الأمريكية لنشاطها الدبلوماسي في هذا الاتجاه، والدفع إلى وجود مقاربة دولية لإيقاف الصراع، مع إشراك الدور القبلي في اليمن، وعدم تجاهله لما له من أهمية لدى الكثير من اليمنيين في مجال التقارب والصلح بين الأطراف المتنازعة، وبما يعزز من إيجاد حلول ممكنة في تهدئة الصراع، وتعزيز الاستقرار.
9. البحث عن حلول سريعة لانتهاء الاقتصاد اليمني، وارتفاع المعيشة، ومعالجة الإحباطات التي يعاني منها اليمنيون قبل إيجاد حلّ شامل فمثل هذه المؤثرات يمكنها أن تعقد الصراع وتسبب ظهور عوامل عسكرية وسياسية جديدة.
10. التعجيل بسرعة الاتفاق بين المجتمع الدولي وإيران من جهة، وكذلك بين السعودية وإيران.
11. فتح حوار جاد مع دولة الإمارات لمعرفة مستوى طموحها في اليمن، وتضمين مصالحها في أي اتفاقيات قادمة لضمان الحصول على تأييدها لاتفاق سلام.
12. تقديم مبادرة للوصول إلى تسوية سياسية شاملة، تعتبر هي الأقرب من الحل على مراحل، وهو ما يقدمه المبعوث الجديد كفرصة للحل، خلافاً لما كان عليه سلفه "مارتن غريفيث" حيث تجزئة الحل. وسبباً لبعض تقدم مسار "إسماعيل ولد الشيخ" حيث تقديم رؤية حلّ شاملة في مشاورات الكويت.

شكل (6) يوضح أبرز الفرص الداعمة لإيقاف الحرب وإحلال السلام في اليمن بناء على غالبية الخبراء والسياسيين



ومع كل ما سبق عرضه عن الشأن اليمني، وإمكانية إحلال السلام فإن فرص السلام ستبقى متوافرة في العام 2022 ، حيث قدرة الاستفادة من التجارب السابقة لمبعوثين أممين خبراء في مجال العمل السياسي وإدارة الأزمات على مستوى دولي، بصرف النظر عن النتائج التي خرجوا بها، إضافة إلى أن غالبية اليمنيين أصبحوا يؤمنون بأن الحل العسكري لم يعد هو الطريق للخلاص مما يمر به اليمن، بل باتت العديد من أطراف الصراع تأمل للخروج بحل، ونتيجة مقبولة من الوضع اليمني الذي طال أمده، فضلاً عن حرص وتوجه المجتمع الدولي إلى إغلاق الصراع، وإنهاء الحرب داخل اليمن الذي بات يورق العالم بأسره، لما يمثله اليمن جغرافياً، واقتصادياً، وأمنياً من أهمية بين دول المنطقة والعالم.

❖ توصيات في الجانب الاقتصادي:

يحتاج التغلب على الآثار الاقتصادية الناجمة من الصراع في اليمن سنواتٍ عديدة من التنسيق بين الحكومة وأطراف النزاع والقطاع الخاص، والمجتمع، والشركاء الدوليين. ومن المؤكد أن اتفاق السلام سيكون اتفاقاً سياسياً بشكل أساسي، وبالتالي لا يمكن أن يتضمن تفاصيلاً حول ما يجب القيام به على جميع المستويات، لكن أعضاء منتدى رواد التنمية يعتقدون بأن الموقعين على اتفاقية السلام يجب أن يجدوا حلولاً للقضايا الاقتصادية المحورية، وأنها يجب أن تدرج في اتفاق السلام، وفيما يلي أبرز تلك القضايا:

■ أحكام ذات علاقة بالاقتصاد:

1. الاتفاق على الأولويات الاقتصادية للحكومة الانتقالية: يجب أن يكون هناك اتفاق حول الخطوط العامة لأولويات برنامج الحكومة الجديدة، بما في ذلك إعطاء الأولوية للإنفاق العامة التي تعزز التعافي الاقتصادي، وتحفز النمو، إضافة إلى إعطاء الأولوية للقطاعات الهامة كقطاع الكهرباء.

2. تحديد أولويات الحكومة في الاتفاق السياسي حتى لا يتكرر مصير الحكومة التوافقية التي شكّلت من الأحزاب السياسية المختلفة بموجب المبادرة الخليجية، إذ لم تحظى تلك الحكومة حينذاك على دعم سياسي حقيقي لأولوياتها. ونتيجة لذلك كان برنامجها بعيداً عن الواقع السياسي لليمن في ذلك الوقت مما جعل جهودها غير مؤثرة. لذلك يجب أن يكون الاتفاق السياسي واضحاً ليس فقط حول كيفية تشكيل الحكومة بل كذلك بشأن الأولويات التي يجب أن تنطبق لها.

■ إنهاء انقسام مؤسسات الدولة: يجب أن يُتفق على آليات واضحة وإطار زمني لمعالجة انقسام مؤسسات الدولة، وخاصة تلك التي تؤدي دوراً جوهرياً في اقتصاد اليمن، مع الالتزام بالعمل ضمن نطاق هذه المؤسسات بعد إعادتها لوضعها السابق.

- تشكيل مجلس اقتصادي اجتماعي: تم التوصية بإنشاء مجلس يجمع بين الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وتكليفه بصياغة السياسات الاقتصادية، وفي هذا الجانب يمكن الاستفادة من الجهود السابقة التي توقفت في ٢٠١٤م في إنشاء هذا المجلس.
- إعادة تعريف الفلسفة الاقتصادية للدولة: يمكن أن توفر الفترة التي تلي اتفاق السلام مباشرة فرصة سانحة للشروع في تطوير وصياغة رؤية جديدة للتنمية، ثم وضع على ضوئها برنامج إصلاحات اقتصادية هيكلية شاملة قد طال انتظارها، شرط أن تكون رؤية متبصرة تتجنب تكرار إخفاقات الماضي المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر في الاعتماد المفرط على عائدات النفط، وتهميش المناطق الريفية وتزايد العجز الشديد في الميزان التجاري للمواد الغذائية. ويمكن لاتفاقية السلام أن تمهد لهذه العملية من خلال تبيان هيكلية هذه العملية.²⁰

وقد يظل السلام الحقيقي في اليمن صعب الوصول، ما لم يقبل الطرفان بحقيقة واحدة، وهي أنه لا يمكن إيقاف ما يحدث في اليمن من صراع مدمر، ومعاناة إنسانية، وانهيار اقتصادي مخيف، إلا باتجاه الجميع إلى تحكيم العقل، والقبول بتسوية شاملة وعادلة، وتقديم مصلحة اليمن والمجتمع اليمني على كل المصالح الأخرى الضيقة، مع وجود تنازلات واقعية من كل الأطراف من أجل اليمن، وإذا كان المجتمع الدولي، ومعهم واشنطن جادون بشأن إنهاء الحرب، فيجب عليهم التوافق مع هذه الحقيقة المهمة لكل من يحب اليمن.²¹

❖ المراجع العامة:

²⁰ - <https://sanaacenter.org>

(الأولويات الاقتصادية لاتفاق سلام دائم في اليمن)
²¹ انظر: مايكل نايتس، خطة حقيقية لإنهاء الحرب في اليمن، مايو / 2019م

1. أنور العنسي، الحرب في اليمن التعقيدات الداخلية ومصادر التمويل الذاتية للصراع، 25 مارس، 2021
2. الفت الدبعي، فرص إدارة بايدن لتعزيز السلام في اليمن، تحليل، منتدى فكرة، 2021م
3. محمد محمود مصطفى: تنمية القيم الاجتماعية للشباب كمدخل لتنمية الشخصية» بحث منشور في المؤتمر العلمي الثاني عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان 1999م
4. اليمن والمبعوثون الدوليون، المجلة، <https://arb.majalla.com>
5. تحليلات، مطلوب صانع سلام في اليمن، 2012.
6. مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، إدارة الأمم المتحدة للشئون السياسية، سبتمبر، 2021م
7. المشهد اليمني، السلام بحلول يناير 2022 ، تقرير، 2021
8. تقرير، من تصريحات المبعوث الأمريكي إلى اليمن، تسوية سياسية لإنهاء الحرب، ديسمبر، 2021م.
9. مايكل نايتس، خطة حقيقية لإنهاء الحرب في اليمن، مايو، 2019م
10. مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ابريل، 2021
11. منتدى سلام اليمن، عمان، الأردن.
12. موقع الأمم المتحدة، المبعوث الدولي يقدم خارطة طريق لإنهاء النزاع في اليمن، يونيو، 2016
13. <https://sanaacenter.org>
14. <https://sanaacenter.org>
15. <https://sanaacenter.org/ar/publications> -
16. <https://abaadstudies.org>

